E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1996/L.18
1 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

البند ٤ من جدول الأعمال

الموارد والآليات المالية

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

الموارد والآليات المالية

(جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٣٣)

١ - ترحب لجنة التنمية المستدامة بتقرير الفريق العامل ما بين الدورات المخصص للتمويل وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج (E/CN.17/1996/7) وتقرير الأمين العام المعنون "الموارد والآليات المالية اللازمة للتنمية المستدامة: استعراض عام للقضايا والتطورات الراهنة" (E/CN.17/1996/4 و Add.1). وتكرر اللجنة تأكيد جميع المقررات الصادرة في دورتيها الثانية والثالثة بشأن القضايا المتصلة بالموارد والآليات المالية.

٢ - وبعد استعراض تمويل التنمية المستدامة، تؤكد اللجنة من جديد أن الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - بشأن تخصيص موارد جديدة وإضافية - لا تزال عنصرا رئيسيا من عناصر الموارد والآليات المالية. كما تؤكد اللجنة من جديد أن الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ يمثل إطار ودليل مناقشة شتى القضايا الراهنة والناشئة، وأن ذلك الإطار من الوضوح بحيث يستوعب التطورات الجديدة، بما فيها انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي، وزيادة التدفقات الخاصة إلى بعض البلدان النامية. وتؤكد اللجنة من جديد كذلك أن تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيتأتى، بوجه عام، من القطاعين العام والخاص للبلدان.

٣ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية الخارجية اللازمة للتنمية المستدامة، تقر اللجنة بأن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا خاصا في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

وتؤكد اللجنة على الحاجة الماسة إلى الوفاء بجميع الالتزامات المالية المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة الالتزامات الواردة في الفصل ٣٣، كما تعلق أهمية على مقررها الصادر في دورتها الثالثة والقاضي بتعزيز تدابير منها اتباع نهج جديدة لزيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وحجمها في إطار الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، بغية تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، على نحو ما تم تأكيده من جديد في الفقرة ٣٣ - ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، في أقرب وقت ممكن. وتشدد اللجنة على أن من المهم أن تعمد البلدان المانحة إلى زيادة الوعي العام بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المبين في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١.

٤ - وتؤكد اللجنة على ضرورة زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية بوسائل شتى، منها تعزيز استثمارات القطاع الخاص من الموارد الوطنية والخارجية. ويمكن أيضا زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية بتطويعها للاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد من البلدان النامية، وذلك حيثما لم يتبع هذا النهج من قبل. وينبغي إيلاء تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مزيدا من الدراسة بصفة مستمرة، لا سيما فيما يتعلق بمستوياتها العامة وتوزيعها على العناصر المترابطة للتنمية المستدامة.

٥ - وتقر اللجنة بالجوانب الإيجابية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الخاصة إلى بعض البلدان النامية، كما تؤكد أهمية مساهمة تلك التدفقات في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لتلك البلدان. ومع ذلك، تعرب اللجنة عن قلقها إزاء تقلب مثل هذه التدفقات، الأمر الذي يؤثر سلبيا على ما تبذله البلدان النامية من جهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة. لذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على حد سواء، النظر في أمر اتخاذ مبادرات مفضية إلى تهيئة مناخ مستقر وأنسب لتعزيز استقرار تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الخاصة.

٦ - كما تقر اللجنة بأن زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الخاصة مقتصرة على بعض البلدان النامية، وهو ما يسبب عدم استفادة الغالبية العظمى من البلدان النامية من زيادة مثل هذه التدفقات. وتنوه اللجنة إلى ضرورة تشجيع زيادة حجم ونطاق توزيع تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الخاصة، وذلك عن طريق تطبيق سياسات وقوانين أو أنظمة اقتصادية وبيئية واجتماعية وطنية ملائمة، وكذلك عن طريق تهيئة بيئة دولية مشجعة، ولا سيما ممارسة التجارة غير التمييزية والاستثمار الانفتاحي.

٧ - وبعد استعراض قضية تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الخاصة وآثارها، تنوه اللجنة إلى ضرورة تشجيع المستثمرين الأجانب، وخاصة الشركات عبر الوطنية، على مراعاة أهداف التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية في مشاريعهم الاستثمارية. كما تنوه اللجنة إلى أهمية اتباع البلدان المضيفة سياسات ملائمة في مجال التنمية المستدامة.

٨ - وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في المناقشات المتعلقة بمشكلة الديون التي تعاني منها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المناقشات التي جرت في الاجتماع الذي عقدته لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. إذ ينبغي إيلاء الاعتبار للنهج الشاملة تجاه مساعدة البلدان المنخفضة الدخل والتي تعاني من مشاكل مديونية كبيرة متعددة الأطراف، وذلك عن طريق المرونة في استخدام الأدوات القائمة والجديدة، حيثما اقتضى الأمر. كما تنوه اللجنة إلى أن إيجاد حلول إنمائية دائمة فعالة منصفة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين، التي تعاني منها البلدان النامية، ولا سيما أشد البلدان فقرا والبلدان المثقلة بالديون، إنما يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تقوية دعائم الاقتصاد العالمي وتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، باعتبارها عناصر مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة.

٩ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية الوطنية اللازمة للتنمية المستدامة، تؤكد اللجنة على أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، ولا سيما عن طريق زيادة الاستثمارات. ذلك أن اتباع سياسات سليمة وقابلة للتنبؤ في مجالي الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي، إنما يعتبر أمرا هاما لتعزيز استثمارات القطاع الخاص بما يتمشى وأهداف التنمية المستدامة. ويقتضي الأمر أيضا تحرير التجارة - وهو إطار قانوني ملائم يحمي حقوق الملكية الخاصة والملكية الفكرية - وإقامة أسواق مالية محلية مناسبة.

١٠ - ولزيادة مشاركة القطاع الخاص، تدعو اللجنة إلى زيادة اللجوء إلى آليات مبتكرة، مثل آلية "البناء والتشغيل والتحويل" والآليات المشابهة الخاصة بتمويل مشاريع البنية الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة. وينبغي، عند الاقتضاء، تشجيع تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، مع عدم اشتراكها في تقديم الخدمات، وذلك مع مراعاة اختلاف أوضاع وظروف البلدان.

١١ - وتشجع اللجنة الحكومات على النظر في أمر إجراء المزيد من الدراسات وعلى القيام، بصفة طوعية، بالاستخدام التدريجي للأدوات الاقتصادية، مع مواصلة دراسة التكاليف والمزايا المرتبطة بتطبيق تلك الأدوات. كما تنوه اللجنة إلى أن الاستخدام العملي للأدوات الاقتصادية في عدد من البلدان يحقق، بوجه عام، نتائج مرضية.

١٢ - وتوصي اللجنة بأن تعمد صناديق تقليل التلوث إلى تحسين أدائها بزيادة تطبيق أساليب تقييم المشاريع. وحري بالحكومات أن تنظر في أمر اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة فعالية ونطاق تغطية تلك الصناديق.

١٣ - وفيما يتعلق بتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، تؤكد اللجنة على أن تمويل هذه التكنولوجيات يجب أن يتأتى من الموارد المحلية والخارجية والآليات المبتكرة، وذلك وفقا للفصلين ٣٣ و ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١. وعملا بأحكام الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي

تعزيز جهود نقل التكنولوجيا في إطار بيئة اقتصادية وتنظيمية وطنية ودولية مستقرة قابلة للتنبؤ تكفل تحديد وإقامة أسواق للتكنولوجيات السليمة بيئيا.

١٤ - وفيما يتعلق بوضع آليات مبتكرة لتمويل التنمية المستدامة، ترحب اللجنة بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي من إدراج بند بعنوان "أفكار جديدة ومبتكرة لإدرار الأموال" في جدول أعمال دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦. وتوصي اللجنة بجعل تقرير الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالقضايا المالية لجدول أعمال القرن ٢١ متاحا للمجلس لمناقشة بند جدول الأعمال هذا. كما تؤكد اللجنة على ضرورة أن يشمل نطاق دراسة هذه الآليات جميع جوانب التنمية المستدامة، أي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٥ - وفيما يتعلق بخيارات السياسة العامة والأدوات المالية في نهج العناصر المترابطة، تنوه اللجنة إلى أن الأدوات الاقتصادية يلزم تطويعها لظروف كل بلد. وتكرر اللجنة تأكيد ما قررته في الفقرات ١٣٧-١٣٩ من تقريرها عن دورتها الثالثة. وعلاوة على ذلك، تشدد اللجنة على ضرورة ألا يعمل ذلك النهج على تحويل الانتباه عن الالتزامات الواردة في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١. وتوصي اللجنة أيضا بتوسيع نطاق تغطية العناصر المترابطة بتضمينه قضايا من قبيل المزايا العائدة على أصحاب المعرفة المحلية التقليديين. وتشجع اللجنة على توسيع نطاق نشر المعلومات عن استخدام مثل هذه الأدوات وعن التكاليف والمزايا المرتبطة باستخدامها، بما ييسر مواصلة الأعمال المتعلقة بنهج العناصر المترابطة.

١٦ - وتقر اللجنة بما للمجموعات الرئيسية من دور هام، بما في ذلك تمويل الأنشطة المبينة في جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما نقل التكنولوجيا، وتؤكد على ضرورة أن تكون هذه المساهمة متمشية مع سياسات واستراتيجيات البلدان المستفيدة.

١٧ - وفي معرض مناقشة الخطوات العملية الرامية إلى تسوية القضايا سالفة الذكر، تنوه اللجنة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات، وإلى جدوى تعزيز التعاون، وضرورة تحسين تبادل المعلومات. وفيما يتعلق بإجراء المزيد من الدراسات - وهو ما يستكمل الأعمال الجارية في محافل أخرى - تؤكد اللجنة على ما يلي:

(أ) ضرورة مواصلة استعراض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بصفة مستمرة، لا سيما فيما يتعلق بمستوياتها العامة وتوزيعها على العناصر المترابطة للتنمية المستدامة؛

(ب) ضرورة إجراء تحليل متعمق لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى البلدان النامية من أجل زيادة فهم آثارها الاجتماعية والتوزيعية والاقتصادية والبيئية على التنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، يلزم إجراء تحليل تفصيلي للخيارات المتعلقة بوضع إطار تنظيمي لتحسين أثر مثل هذه التدفقات على التنمية المستدامة؛

(ج) ضـــرورة إجـــراء دراســـة لاتجاهات تدفقات رؤوس الأموال، خصوصا نحو البلدان النامية، بما في ذلك الصلة بين الاستثمارات الأجنبية الخاصة وأهداف التنمية المستدامة، وذلك لتسهيل إجراء مناقشة شاملة لتلك المسائل؛

(د) ضرورة إجراء المزيد من الدراسات عن آثار وتكاليف ومزايا الأدوات الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، ينبغي تشجيع إجراء المزيد من الدراسات عن أثر الإعانات المالية على التنمية المستدامة، وذلك لتوفير مرتكز أفضل لصناع السياسة لتحديد الإعانات المالية التي لها آثار سلبية واضحة على التنمية المستدامة، ثم إلغاء هذه الإعانات تدريجيا. وينبغي أن تقيّم هذه الدراسات الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتوزيعية لتقليل الإعانات المالية، وأن تقيّم أيضا تحويل الموارد إلى الأنشطة الأكثر استدامة وفعالية، مع مراعاة الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بكل بلد. كما ينبغي أن تقيّم هذه الدراسات مقومات نجاح الإصلاح الضريبي البيئي وأثره على القدرة التنافسية الدولية، وطرائق تسهيل مثل هذه الإصلاحات؛

(هـ) ضرورة إجراء استعراض تفصيلي لأداء الصناديق الاستئمانية لصون البيئة في جميع البلدان، وذلك لتحديد كيفية جعل هذه الصناديق آليات أكثر اقتصادا في التكلفة لصون البيئة. كما ينبغي أن يستهدف مثل هذا الاستعراض تبسيط الإطار الإداري لتلك الصناديق وتحسين استراتيجيات تعزيز مواردها المالية بمصادر تمويلية أخرى ؛

(و) أهمية القيام، فيما يتعلق بالآليات المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة، بدراسة جدوى شتى الآليات المبتكرة، مع مواصلة بذل الجهود الرامية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوفير التغذية الكافية لمرفق البيئة العالمية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وتؤكد اللجنة على أهمية استكشاف آليات مبتكرة أخرى، إلى جانب مواصلة الدراسات المتعلقة بما يمكن أن تقوم به شركات التأمين والأعمال المصرفية البديلة من دور في تسهيل تمويل التنمية المستدامة؛

(ز) ضرورة القيام، كما هو مبين في الفقرة ١٣١ من تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة، بإجراء المزيد من الدراسات عن مدى ضرورة وفعالية مصارف حقوق التكنولوجيا السليمة بيئيا ومدى جدوى إقامة مثل هذه المصارف، مع اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا المجال؛

(ح) ضرورة دراسة استخدام الأدوات الاقتصادية في مختلف البلدان ودراسة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، مع إبلاغ نتائج هذه الدراسات إلى اللجنة.

١٨ - وفيما يتعلق بجدوى تعزيز التعاون، تؤكد اللجنة على ما يلي:

(أ) ضرورة زيادة تجاوب وكالات المعونة الثنائية ، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مع الأولويات الوطنية واستراتيجيات التنمية المستدامة. كما ينبغي لها أن تعزز جهودها التعاونية والتنسيقية من أجل زيادة الفعالية في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما من حيث تعبئة الموارد المالية. وفي برامج التكيف الهيكلي، ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاعتبار للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة الالتزام رقم ٨ من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

(ب) أهمية التعاون على إقامة آليات مالية مبتكرة. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بمشاركة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمؤسسات الأخرى، في إحراز مزيد من التقدم نحو تفهم آفاق واحتياجات التطبيق العملي لمثل هذه الآليات؛

(ج) ضرورة قيام وكالات المعونة الثنائية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية، في سياق تشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، بالتعاون مع الحكومات على وضع وتطبيق سياسات تمكينية. وفضلا عن ذلك، يلزم التنويه إلى أهمية أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

١٩ - وفيما يتعلق بضرورة تحسين تبادل المعلومات، تؤكد اللجنة على ما يلي:

(أ) ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمواصلة نشر بيانيه الصادرين مؤخرا بشأن صناعات الخدمات المصرفية وخدمات التأمين، واللذين يرد فيهما أن صناعة الخدمات المالية أصبحت تهتم بشدة بتحسين ممارسات عملائها التجاريين في مجال تنظيم استغلال البيئة؛

(ب) ضرورة تشجيع تقاسم التجارب الوطنية في مجال استخدام الأدوات الاقتصادية، مع قيام البلدان بإبلاغ اللجنة بتجاربها المتعلقة بتطبيق شتى الآليات المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية. وعلى اللجنة أن تستكشف السبل والوسائل اللازمة لتعزيز تقاسم التجارب بالتشاور مع كافة الأطراف المهتمة؛

(ج) ضرورة قيام المنظمات الدولية، ولا سيما المؤسسات المالية، في سياق تشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، بمساعدة الحكومات على وضع وتنفيذ برامج مناسبة في مجال المساعدة التقنية تساعد مشتري وبائعي التكنولوجيا على التعارف وعلى تخفيض التكاليف السابقة للاستثمار بتوفير الخبرات التقنية والمالية والقانونية، وتحديد وتدعيم المشاريع التي تثبت جدوى التكنولوجيات السليمة بيئيا وتحقق عائدا ماليا في قطاعات معينة.

- - - - -